

موضع الشهر

بعض أجهزة الدولة قطعت شوطاً طويلاً نحو الهدف



سي حبيث نحو بلوغ الحكومة الإلكترونية

في تجربة المملكة العربية السعودية نحو تحقيق ما يعرف بالحكومة الإلكترونية وقفات مهمة قد تعين على تبيان ما تم إنجازه وصولاً إلى ما هو مأمول، فالحكومة الإلكترونية أصبحت حقيقة معيشة في الكثير من دول العالم المتغيرة، وهي في منطقة الخليجية تشهد تطبيقات مشجعة خصوصاً وإنها باتت لازمة وسمة أساسية من سمات العصر.

ومن الشواهد الأخيرة نحو بلوغ هذا الهدف في المملكة حصول ديوان رئاسة مجلس الوزراء على جائزة الشرق الأوسط الثانية عشرة للتميز في الاتصالات وتقنية المعلومات في مجالات التعاملات الإلكترونية.

وقد حدد صاحب السمو الملكي الأمير عبد العزيز بن فهد بن عبد العزيز رئيس ديوان رئاسة مجلس الوزراء، رئيس اللجنة الإشرافية على التعاملات الإلكترونية بالديوان مسوغات حصول

الديوان على الجائزة، مشيراً إلى التوجيه الكريم من خادم الحرمين الشريفين إلى سموه، قبل أربع سنوات بالحرص على مصالح الدولة والمواطنين من خلال متابعة الأعمال التي ترد إلى الديوان وبذل كافة الجهود لإنجازها.

وقال سمو الأمير عبد العزيز بن فهد في معرض تقديمه الجائزة لخادم الحرمين الشريفين: إنه لتفيد هذه التعليمات السامية فقد تم وضع نظام متاور للحاسب الآلي لتسجيل ورصد ومتابعة سير المعاملات داخل الديوان وخارجها بالإضافة إلى نظام متقدم لخدمة المواطنين والمقيمين لمتابعة معاملاتهم من أماكن إقامتهم عن طريق خدمة البرقيات الهاتفية والردد الآلي والهاتف المتنقل وأجهزة الاستعلام الآلي.

وقد أدى تطبيق هذا النظام إلى رفع كفاءة العمل، كما أصبح بالإمكان متابعة إنتاجية الموظفين آلياً، وتم اعتماد مبدأ الرقابة الداخلية في جميع الأقسام، وقد انعكس هذا التطوير، والحمد لله، على سرعة الانجاز برئاسة ديوان مجلس الوزراء، فقد ازداد معدل الإنتاجية منذ العام الأول للتوجيهات السامية باعتماد تطبيق النظام، حتى تم استكماله في هذه السنة، حيث أصبحت نسبة كبيرة من المعاملات تتجز في مدة قصيرة جداً، وقد مكن الحاسب الآلي من القدرة على معرفة حركة المعاملات منذ ورودها للديوان وحتى صدورها، بما في ذلك مراقبة أوجه القصور، إن وجدت.

ومن الصعب إبراد الإشارة المهمة في حديث الأمير عبد العزيز إلى أن الذين قاموا بوضع هذا النظام، بعد استكمال تدريفهم عليه هم من الشباب السعودي الناشئ.

وقد وجد التوجه نحو الحكومة الإلكترونية دفعه كبرى بالقرار الذي أصدره خادم الحرمين الشريفين بتخصيص ثلاثة مليارات ريال لتنفيذ مشروعات الخطة التنفيذية للتعاملات الإلكترونية الحكومية لخمس سنوات من العام المالي ١٤٢٦/١٤٢٧، وقد عكس القرار اهتمام المملكة بتبني البرامج والمبادرات التنموية التي من شأنها تطوير جوانب الحياة المختلفة وتحقيق التنمية المستدامة.. وتشمل المشروعات المعنية خلال السنوات الخمس الأولى: البنية



- الأمير عبدالعزيز بن فهد -

التي تضاهي مثيلاتها في المشافي الدولية، ومن ابرز المشروعات بهذا الصدد: تقنية مقدمي خدمات التطبيقات التي تمكن عدة مستشفيات من استخدام أنظمة متقدمة للمعلومات في مستشفى آخر يحتوي على تلك الأنظمة، ومن أهم مميزات هذه الطريقة عدم الحاجة إلى وجود الخبراء التقنية الازمة لتشغيل وصيانة تلك الأجهزة والأنظمة، بل يتم ذلك في الجهة المقدمة لخدمة التطبيقات، وهذا يقلل بدوره التكاليف الازمة لتطبيق أنظمة المعلومات المنظورة في المستشفيات، كما أن هذه التقنية تمكن من ربط عيادات الأطباء بمراكم المختبرات والأشعة والصيدليات، وربط الإداريين بشركات التأمين دون الحاجة لتطبيق الأنظمة الازمة في كل عيادة ومستشفى أو صيدلية، ولكن بواسطة استئجار خدمة التطبيقات ويمكن للجميع الاستفادة من تبادل المعلومات بأسرع وقت وأرخص طريقة، وقد تبنت الشؤون الصحية بالحرس الوطني هذه التقنية وتم بناء مركز معلومات موحد لجميع مستشفيات وعيادات الحرس الوطني.

بالطبع فإن الأمثلة عديدة لتطبيقات متقدمة في الكثير من الجهات الحكومية مع إنجازات مقدرة في القطاع الأهلي، وكل ذلك يفيد أن السعي نحو الحكومة الإلكترونية يمضي في طريقه مع فوارق في مدى التطبيق للأنظمة الحديثة، لكن النجاحات المتتحققة في بعض القطاعات تشجع الآخرين على اللحاق بهذه النقلة التقنية وإنما قد تجد نفسها مختلفة عن الركب، وبالتالي عن الأداء وفقاً لحقائق العصر، وما يشجع هذا التوجه أن مستخدمي الشبكة العنكبوتية في المملكة في تزايد مطرد، فالإحصاءات تشير إلى ما يقارب الخمسة ملايين مستخدم لها، وهذا عنصر أساسى لدفع الجهود لبناء حكومة الكترونية متكاملة.



- خاتم الحرمين الشريفين -

التحية، والتطبيقات الوطنية، والخدمات الإلكترونية الحكومية لتقديم ما لا يقل عن ١٥ خدمة تضم أكثر من ألف خدمة فرعية تقدمها ٤ جهة حكومية، وقد بدأت بالفعل العديد من هذه الخدمات، وهناك جهات حكومية تبلي بلاءً حسناً في هذا المجال.

ومن أبرز ملامح ومكونات برنامج الحكومة الإلكترونية أنه يتبع للجميع بنهاية العام ١٤٣١هـ في أي مكان وأي وقت من الحصول على خدمات حكومية متميزة تقدم بطريقة متكاملة وسهلة من خلال العديد من الوسائل الإلكترونية الآمنة، وانطلاقاً من هذه المنظومة فقد تم وضع عدد من الأهداف الاستراتيجية التي تشمل: إتاحة الوصول إلى الخدمات الحكومية للجميع على مدار الساعة في أي مكان داخل المملكة أو خارجها، مع استخدام الوسائل الإلكترونية في جميع المراسلات الممكنة بين الجهات الحكومية، مع إتاحة وصول أي من الجهات الحكومية إلى كل المعلومات التي تحتاجها والمتوافرة لدى الجهات الأخرى، وضمان عدم تكرار حفظ المعلومات في أكثر من جهاز حكومي.

وتشمل الأهداف أيضاً تأمين المشتريات الحكومية من السلع والخدمات التي تزيد كلفتها في البداية على حد معقول من خلال النظام الإلكتروني للمشتريات الحكومية، إلى جانب الإسهام في بناء المجتمع المعلوماتي في المملكة من خلال نشر المعرفة واستخدام الخدمات الإلكترونية.

ومن الأجهزة التي قطعت شوطاً مقدراً في هذا التوجه الشؤون الصحية في الحرس الوطني التي تقول إنها جاهزة بالفعل للحكومة الإلكترونية، حيث تم تدريب أربعة آلاف موظف قبل البدء بتطبيق مختلف أنظمة المعلومات الجديدة.